العرب
الإثنين 2021/08/30
السنة 44 العدد 12164

الاقتصاد الأردني الهشّ يترقّب مكاسب تطوير المدن الصناعية

رهان حكومي على تنمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص بتلك المدن

معالم جديدة لمستقبل الاستثمارات

أظهرت الحكومة الأردنية عزيمة قوية لخوض معركة النهوض بمناخ الأعمال من بوابة المدن الصناعية بهدف تطوير نشاطها وجذب المزيد من الاستثمارات إليها لزيادة أعمالها، بما يعود بالنفع على خزينة الدولة التي هي في أمس الحاجة لتعبة الموارد لمواجهة التحديات الاقتصادية الكثيرة.

عمان – عزز الأردن برامجه لتطوير المدن الصناعية من خلال تكثيف جهودها لاستقطاب المزيد من المشاريع الاستثمارية بهدف زيادة حجم الصادرات، لاسيما مع حاجة الاقتصاد المحلي الهش إلى مستويات تحفيز أكبر حتى ينمو بوتيرة أسرع.

ويدرك المسؤولون الأردنيون مدى سوء الأوضاع المالية التي تمر بها البلاد، لذلك يحاولون الإسراع في تنفيذ استراتيجية طموحة تهدف إلى تطوير المدن الصناعية بهدف تعزيز الإيرادات وتوفير فرص عمل للمواطنين الغاضبين من استشراء الفساد وسوء إدارة الطبقة السياسية للأزمة الاقتصادية.

عمر جويعد

نعمل على تلبية تنامي الطلب على الاستثمار بالمدن الصناعية

ويراهن المسؤولون الأردنيون الآن على اعتماد نموذج شراكات متطور بين القطاعين العام والخاص داخل المدن الصناعية، بهدف أساسا إلى معاضدة جهود الحكومة في تحسين المؤشرات السلبية.

ويعمل الأردن على استكمال خططه المتعلقة بدعم الصادرات عبر زيادة دور المدن الصناعية في الاقتصاد بالترويج لمناخ الأعمال الذي يحاول أخذ طريقه نحو الاستقرار، بعد التقلبات التي تسببت فيها الجائحة من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي أحدث هذه الخطوات، كشف مدير عام شركة المدن الصناعية الأردنية عمر جويعد أن الشركة طرحت مؤخرا عطاءي تنفيذ وإشراف مصانع نمطية جديدة في مدينة السلط الصناعية لتلبية الطلب المتنامي على الاستثمار.

وتقدر مساحة هذه المباني الجديدة بأكثر من عشرة آلاف متر مربع وستقام ضمن المرحلة الأولى من المدينة والتي شارفت أعمال تطويرها على الانتهاء، وذلك بعد إشغال كامل مساحات المباني التي تمت إقامتها وتصل مساحتها كذلك إلى 10 آلاف متر مربع.

وبالتزامن مع ذلك بدأت الشركة بإنشاء وتطوير محطتي التنقية في المدينتين الصناعيتين بمأدبا والسلط الصناعيتين بكلفة إجمالية تقارب 4 ملايين دينار (5.65 مليون دولار) على أن تتم فترة التشييد خلال عام واحد، وذلك بهدف الرفع من كفاءة الخدمات المقدمة للمستثمرين.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى جويعد قوله إن "نسب الإنجاز في عدة مشاريع بالمدن الصناعية تسير بشكل جيد، حيث تنفذ الشركة عددا من مشروعات التوسعة نتيجة للطلب العالي على الاستثمار في مواقع المدن الصناعية".

وتنفذ الشركة في الوقت الحاضر مشروع توسعة في مدينة الموقر الصناعية على مساحة تقدر بنحو 30.5 هكتار وصلت نسبة الإنجاز فيها إلى 90 في المئة.

كما تقوم بتوسعة عدة مشاريع في مدينة الحسن الصناعية على مساحة تصل إلى نحو 21 هكتارا وصلت نسبة الإنجاز فيها إلى 70 في المئة، ومن المتوقع أن تكون جاهزة قريبا لاستقطاب الاستثمارات الصناعية.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن إجمالي عدد الشركات العاملة في المدن الصناعية التابعة لشركة المدن الصناعية الأردنية، وصل حتى منتصف العام الجاري إلى 853 شركة صناعية بحجم استثمار بلغ 2.97 مليار دينار (4.2 مليار دولار) وتوفر قرابة 57 ألف فرصة عمل.

وتراهن عمّان على القطاع الخاص من أجل جلب استثمارات خارجية ودفع عجلة التنمية ما يمكن من امتصاص العاطلين عن العمل، حيث تبحث حاليا توسيع مشاركة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد من أجل تخفيف هذه المشكلة المزمنة.

وارتفع حجم الاستثمارات الجديدة في المدن الصناعية الأردنية في النصف الأول من العام الجاري بنحو اثنين في المئة ليبلغ 73 مليون دينار (103 ملايين دولار).

> **4.2**
> مليار دولار قيمة استثمارات 853 شركة صناعية في النصف الأول من العام الحالي

ويأتي هذا النمو في الاستثمارات بعد أن تمكنت شركة المدن الصناعية الأردنية منذ بداية العام الحالي من توقيع 82 عقدا لقرابة 54 شركة جديدة و28 عقدا لشركات قائمة تشمل القطاعين الصناعي والخدمي، حيث ستوفر هذه الاستثمارات 1466 فرصة عمل.

وتتنوع الاستثمارات على مختلف القطاعات الصناعية والخدمية في جميع المدن الصناعية العاملة بما يدعم نمو الأعمال والصادرات وتحقيق عوائد أكبر بالعملة الصعبة لبلد يعتمد بشكل مفرط على المساعدات الخارجية.

وأكد جويعد أن الاستثمارات الجديدة تتوزع بواقع 20 في مدينة عبدالله الثاني الصناعية و23 في مدينة الحسن الصناعية و13 في مدينة الموقر الصناعية، وواحدة بمدينة الحسين الصناعية في الكرك و3 في مدينة المفرق الصناعية و7 في مدينة السلط الصناعية و7 في مدينة مأدبا الصناعية و2 في مدينة الطفيلة الصناعية.

العراق يرصد تمويلات لمشاريع تنموية مؤجلة

بغداد – تمكن العراق أخيرا من تخصيص التمويلات اللازمة للعديد من المشروعات التنموية في عدد من المحافظات بعد نقاشات طويلة حول المخصصات التي يمكن أن تتيحها الحكومة لمشاريع البنية التحتية في ظل الظروف المالية الخانقة التي تعيشها الدولة النفطية.

وأعلنت اللجنة المالية النيابية العراقية الأحد عن إطلاق تخصيصات المشاريع في 11 محافظة، بعد التلكؤ في صرف الميزانية لبعض المحافظات والذي حصل قبل شهرين.

ونسبت وكالة الأنباء العراقية الرسمية إلى عضو اللجنة ماجد الوائلي قوله "قبل شهر تم صرف الميزانية للمحافظات وتمّت الدفعة الأولى من تمويل التخصيصات لخطط المحافظات للمشاريع المستمرة وليست الجديدة".

وأضاف أن "اللجنة قامت بتشذيب خطط الإعمار التي قدمتها المحافظات"، مؤكدا أن "المشاريع المستمرة لم تتوقف ولم تتأخر لدى اللجنة بوصف أنها مصادق عليها سابقا".

وصادق البرلمان في مارس الماضي موازنة 2021 حجمها 130 تريليون دينار (89.65 مليار دولار) بعجز متوقع عن نحو 18.8 مليار دولار في وقت تعاني فيه البلاد من أزمة اقتصادية ومالية بسبب تدني أسعار النفط.

ويعاني البلد من تدهور كبير في البنية التحتية التي تدمرت بسبب الحروب والغزو الأميركي للبلاد في 2003 ومكافحة الإرهاب، والتي خلفت فسادا وأزمة مالية بسبب السياسات الاقتصادية للحكومات الموالية لإيران والمعتمدة على الاقتصاد الريعي في تسيير شؤون البلد.

وتعرض الاقتصاد العراقي على مدى 18 عاما الماضية إلى ضرر أصاب جميع مفاصله، وتسبب بتراجع قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة، وبات البلد معتمدا بشكل رئيسي على إيرادات النفط.

وتفتقر العديد من المحافظات إلى البنية التحتية مثل مشاريع الماء والصرف الصحي ومشاريع الصحة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي ومشاريع النقل والموانئ والسكك الحديد.

وفضلا عن ذلك، ثمة ضعف في تنمية مشاريع الزراعة والري ومد القنوات واستصلاح الأراضي ومشاريع المستلزمات الزراعية ومشاريع الطرق الخارجية وبناء الجسور وغيرها.

ماجد الوائلي

كان هناك تدقيق معمق حول خطة إعمار المشاريع الجديدة

وأرجع الوائلي سبب التأخير في صرف المخصصات إلى أن هناك تدقيقا معمقا في وزارة التخطيط حول خطة إعمار المشاريع الجديدة إضافة إلى الشروط الكثيرة والإجراءات التنظيمية الأخرى.

وأكد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي في وقت سابق هذا الشهر أن الضرر في الاقتصاد العراقي كبير جدا ولهذا السبب من المستحيل تطبيق الخطة الإصلاحية في وقت قصير.

ودفع تراجع إيرادات النفط البنك المركزي العراقي في ديسمبر الماضي إلى خفض قيمة العملة المحلية أمام الدولار في السوق الرسمية من 1182 دينارا للدولار إلى 1460 دينارا للدولار وهو الأعلى منذ عام 2003.

والعراق، ثاني أكبر منتج للخام في منظمة أوبك بعد السعودية، بمتوسط يومي 4.6 مليون برميل في الظروف الطبيعية، ويعتمد على الخام لتوفير أكثر من 92 في المئة من إيراداته.

الجزائر تتجه لفرض قواعد جديدة لاستصلاح الأراضي الزراعية

الجزائر – تكافح الجزائر من أجل إعطاء القطاع الزراعي المتضرر من موجة الجفاف، التي تضرب شمال أفريقيا منذ سنوات، جرعة تحفيز بهدف إنعاشه بغية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

وحتى تتمكن من تحقيق هذا الهدف في ظل الظروف الراهنة، تسعى الحكومة إلى اعتماد قواعد جديدة لاستصلاح الأراضي الزراعية التابعة للدولة بما يحفز المستثمرين وصغار المزارعين الذين لديهم مشروعات قائمة على تنمية أعمالهم في المستقبل.

وكشف وزير الفلاحة والتنمية الريفية عبدالحميد حمداني عن هذه الخطوة خلال اجتماع حكومي ترأسه الوزير الأول أيمن عبدالرحمن مساء السبت الماضي.

ويلغي مشروع المرسوم التنفيذي الجديد الذي يحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة لاستصلاحها في إطار الامتياز قانونا سابقا كان قد صدر في ديسمبر 1997 ضمن الاستراتيجية الزراعية التي ينوي البلد النفطي تنفيذها واقعيا ضمن محاولات تنويع الاقتصاد.

وذكرت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية أن مشروع هذا المرسوم يهدف إلى معالجة الوضعية الحالية التي تتمثل في النقائص في مجال توسيع المساحة الزراعية المفيدة بالنظر إلى القدرات المتاحة في القطاع.

وتقول الحكومة إن الإجراءات الجديدة ترمي إلى إضفاء المزيد من المرونة والشفافية عند إيداع الملفات ودراستها ووضع منصة رقمية لاستقبال الطلبات ومتابعة دراستها وكذلك التناسق في تقديم الدعم للمستثمرين.

وتعتبر الجزائر، التي يقدر عدد سكانها بنحو 44 مليون نسمة، ثاني أكبر مستورد للقمح في العالم بعد مصر، حيث تصل في بعض المواسم إلى 12 مليون طن، وهو ما يعتبر اختلالا كبيرا في السياسات المنتهجة من طرف الحكومات المتعاقبة.

ويشكل بلوغ خط الأمان نحو الاكتفاء الذاتي من الغذاء أبرز الهواجس التي تعترض الجزائر جراء موجة الجفاف، مما دفع المسؤولين إلى الإقرار بأنه لم يتم تحقيق سوى الثلثين من المستهدف، بينما لا يزال البلد النفطي متأخرا في إنتاج الحبوب.

ورغم أن حمداني أشار خلال تصريحات سابقة إلى أن بلاده حققت 70 في المئة من احتياجاتها الغذائية، إلا أنها لا تزال متأخرة في بعض المنتجات الاستراتيجية كالقمح.

مساع مضنية لتحفيز القطاع

الكويت تلمح إلى إمكانية مراجعة حجم إمدادات أوبك+

الكويت – ألمح وزير النفط الكويتي محمد الفارس الأحد إلى إمكانية إعادة النظر في الزيادة التي وافق عليها تحالف أوبك+ الشهر الماضي خلال الاجتماع المرتقب هذا الأسبوع.

وستعقد أوبك+، التي تضم الدول الأعضاء بمنظمة أوبك وبلدانا من خارجها تقودهم روسيا، اجتماعا الأربعاء لمناقشة زيادة الإنتاج المتفق عليها مسبقا بواقع 400 ألف برميل يوميا لعدة شهور.

وقال الفارس لوكالة رويترز على هامش حدث ترعاه الحكومة في العاصمة الكويت إن "هناك تباطؤا في السوق وخاصة في اقتصادات شرق آسيا والصين التي لا تزال متأثرة بالجائحة".

وأضاف "بما أن كوفيد بدأ يأخذ موجته الرابعة في بعض المناطق، فإنه من الضروري الحذر في هذا الجانب ونعيد النظر في هذه الزيادة وقد يكون هناك إيقاف لهذه الزيادة".

واستبعد الفارس أن تكون لهذا التحرك علاقة بالضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على أوبك+ لتعزيز الإنتاج من أجل مواجهة زيادة أسعار البنزين التي تعتبرها إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تهديدا لتعافي الاقتصاد العالمي.

وقال إن "أعضاء أوبك+ يتبنون وجهة نظر مختلفة عن الولايات المتحدة". وأضاف "هناك اجتماعات مع دول أوبك ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، وإلى الآن هناك وجهات نظر مختلفة للتفاعل مع هذا الموضوع".

محمد الفارس

علينا الحذر بما أن كوفيد بدأ يأخذ موجته الرابعة في عدة مناطق

ونفذت أوبك العام الماضي خفضا قياسيا للإنتاج بواقع 10 ملايين برميل يوميا أي ما يعادل حوالي 10 في المئة من الطلب العالمي مع تهاوي الطلب على الطاقة بسبب قيود السفر والإغلاق في بعض الدول لمواجهة انتشار الوباء.

وتأتي تصريحات وزير النفط الكويتي بعد وقت وجيز من توقع محللين في استطلاع أجرته وكالة بلومبرغ بأن تمضي أوبك وحلفاؤها في خططهم لرفع الإنتاج خلال اجتماعهم المرتقب، وسط انتعاش الأسعار، بعد عثرتها في أغسطس الجاري.

ويعمل التحالف النفطي الذي تقوده السعودية وروسيا تدريجيا على إعادة الكمية الهائلة من إنتاج النفط الخام التي حجبها إبان الوباء.

ورجّح محللون في أسواق الطاقة وملاك مصافي نفط وعدد من مندوبي أوبك+ في استطلاعات منفصلة، أن يوافق أعضاء أوبك+ على الانتقال إلى مستوى الإنتاج الشهري التالي، ما يعني أن إنتاج شهر أكتوبر سيرتفع كما هو مخطط له.

وتعثرت أسواق الخام هذا الشهر، حيث تسببت عودة انتشار الوباء في تهديد الطلب في الصين والولايات المتحدة، لكن الأسعار تعافت مجدداً، بعدما أثبت استخدام الوقود مرونة في مواجهة أحدث موجة من فايروس كورونا، مانحاً بذلك منظمة البلدان المصدرة للبترول وشركائها راحة أكبر.

وقال إد مورس رئيس أبحاث السلع في سيتي غروب "تضاءل عدم اليقين بشأن الاقتصاد العالمي وتعافي النمو في الصين إلى حد كبير، وهناك أدلة قوية على أن تدني أسعار النفط كان مؤقتاً ومبالغاً فيه. وإذا استمر التعافي فمن المرجح أن تلتزم أوبك+ بالخطة المقرّرة".

وأعاد التحالف النفطي بالفعل ما يناهز 45 في المئة من المخزون حجم الإنتاج الذي قُلص في الربيع الماضي. وتسعى إلى إعادة البقية وفق زيادات شهرية قدرها 400 ألف برميل يومياً حتى أواخر عام 2022، بموجب خطة يقودها وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان.

ورغم محاولات أوبك+ إدارة سوق النفط بتوازن عبر إبقاء الأسعار مرتفعة بما يكفي لدعم تعافي صناعة النفط العالمية، وتجنب إلى حد كبير الارتفاعات التي قد تهدد الانتعاش الاقتصادي، فإن التحالف ما يزال يواجه ضغوطاً من كل اتجاه.

وتعرضت خطط التحالف لزيادة العرض للتشكيك في وقت سابق هذا الشهر وانخفضت أسعار النفط الخام العالمية بنحو 11 دولارا للبرميل، أو 15 في المئة تقريبا، في الأسابيع الثلاثة الأولى من أغسطس فيما أعادت الصين فرض إغلاقات.

كما قلصت وكالة الطاقة الدولية، وهي جهة بارزة لإصدار التنبؤات في أسواق النفط، توقعاتها للطلب لبقية العام محذرة من عودة الفائض مجددا في 2022.